الأمم المتحدة
مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السادسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء

الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمرالاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبيدجان، كوت ديفوار
21 – 26 آذار/ مارس 2013

Distr.: General

E/ECA/COE/32/Inf/2
AU/CAMEF/EXP/Info.2 (VIII)
19 December 2012

Arabic
Original: English

مذكرة

الموضوع: التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة

Translation certified by PCMS

أولاً - معلومات أساسية

شهدت أفريقيا، منذ أوائل تسعينات القرن الماضي معدلات نمو قوية. ومع ذلك، تعطل أداء النمو القوي هذا بسبب الكساد العالمي في الفترة 2008 - 2009. ورغم شدة الكساد العالمي، الذي تفاقم نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية في الفترة 2007/ 2008، لم يستفحل الكساد في القارة بل شهدت القارة تباطؤاً ملحوظاً في اقتصاداتها. وجعلت التأثيرات السلبية للأزمة العالمية متوسط نمو اقتصاد أفريقيا يبلغ نحو 2 في المائة، وبذا انخفض انخفاضاً كبيراً عن نسبة كانت تتراوح مابين حوالي 5 و7 في المائة في السابق. ورغم وجود اضطرابات بسبب الرياح المعاكسة القادمة حالياً من منطقة اليورو، إلا أننا تجاوزنا الأزمة المالية للفترة 2008/2007 وبدأ اقتصاد أفريقيا يزدهر من جديد، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة تتراوح ما بين 5 و7 في المائة في الفترة 2012 - 2015.

ويجدر بالإشارة أن ستة من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نمواً في العالم (إثيوبيا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغانا وموزامبيق) تقع في أفريقيا، وتسجل معدل نمو لا يقل عن 7 في المائة. وجعلت حالة التفاؤل حول العالم بعض المعلقين يتنبأون بأن متوسط الاقتصاد الإفريقي سوف يتفوق على نظيره الآسيوي خلال السنوات الخمس المقبلة. وتقوم اليوم مجلة *الإيكونومست* العريقة، والتي أطلقت على أفريقيا قبل عقد من الزمن اسم *القارة الميئوس منها*، بتسليط الضوء على آفاقها الاقتصادية، مسمية إياها *القارة المفعمة بالأمل*.

يمكن تفسير أداء نمو أفريقيا مؤخراً من خلال عدد من العوامل، ومنها: (أ) تنفيذ سياسات حصيفة في مجال الاقتصاد الكلي، مثل تخفيض عبء الديون، واتخاذ موقف نقدي ذي معدل تضخم منخفض، وتعزيز مناخ الاستثمار؛ (ب) وحدوث طفرة في أسعار السلع الأساسية والتوسع في إنتاج النفط في فترة ما بعد عام 2002؛ (ج) وزيادة تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، سواء رأس المال الخاص أو الاستثمار المباشر الأجنبي.

وفي حين ساهم النمو المستدام بصورة كبيرة في التحول الاقتصادي السريع في أنحاء أخرى من العالم، لوحظ في أفريقيا أن معدل النمو الجيد نسبياً لم يشمل الجميع، حيث إن عدة ملايين من الأفريقيين يقعون في أحابيل مصيدة الفقر، ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى قلة تنويع مصادر النمو، بما في ذلك الاعتماد المفرط والمستمر على صادرات السلع الأساسية الأولية. كما ظل النمو غير مقترن بخلق فرص للعمل بصورة عامة وصاحبه تفاقم عدم المساواة في بعض البلدان. إضافة إلى ذلك، يجرى استخراج الموارد الطبيعية الضخمة في أفريقيا وتصديرها بشكلها الخام، وليس كمنتجات جاهزة. وبالتالي، لا يتم إضافة أي قيمة لصادرات أفريقيا من السلع الأساسية الاستخراجية.

ويمثل ذلك مشكلة خطيرة وفرصة ضائعة لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر قوة وتنوعاً واستدامة. وعلاوة على ذلك، تمثل بعض هذه الموارد أصولاً لا يمكن استبدالها ولا تجديدها، ويعتبر استغلالها عموماً ضعيف الارتباط ببقية الاقتصاد، وبالتالي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة أقل مما يمكن تحقيقه. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد أفريقيا المفرط على صادرات السلع الأساسية الأولية يعرضها لتقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية وعدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عنها.

ومن أجل تحويل اقتصادات البلدان الأفريقية بشكل ملحوظ من المستويات الحالية التي يطبعها الدخل المنخفض إلى مستويات ذات دخل متوسط، من الأهمية الفائقة إضافة القيمة بشكل كبير إلى مخزون أفريقي الكبير من الموارد الطبيعية والزراعية. ومن شأن ذلك تعزيز الأداء الاقتصادي بشكل كبير وكذلك إنتشال الكثير من الأفريقيين من دائرة الفقر عن طريق توفير العمالة وخلق الثروة. ويوفر الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية الأفريقية المصحوب بزيادة مستويات التحضر والطلب الاستهلاكي على السلع المجهزة داخل القارة فرصة لتحقيق التصنيع المرتكز على الموارد. وبالفعل فإن لدى أفريقيا إمكانيات لزيادة إنتاجها من منتجات ذات قيمة مضافة أكبر.

ويمكن أن يساهم التعجيل بتحقيق التصنيع مساهمة كبيرة في توسيع التجارة داخل أفريقيا وبين أفريقيا وبقية العالم من خلال تنويع الصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء صناعات تحضير الأغذية في الأرياف الأفريقية من شأنه المساهمة في إخراج عدد كبير من الأفريقيين من دائرة الفقر. وتظهر الأدلة أن عدداً من البلدان الأفريقية الغنية بالموارد قد بقيت فقيرة، بينما

Translation certified by PCMS

أصبحت بلدان أخرى فقيرة في الموارد أغنى من خلال تنفيذ سياسات تشجع إضافة القيمة، مما يدل على أن الرخاء وتخفيف حدة الفقر نتيجتان لخيارات السياسات الذكية. وبالتالي ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستفيد من الفرص المتزايدة من أجل تشجيع التصنيع.

وبالرغم مما تم إحرازه من تقدم في بعض البلدان، فقد ظل التصنيع في أفريقيا يمثل تحدياً. أولاً، لم يتم تحديث الزراعة بشكل كاف وظلت قاعدة الصناعة التحويلية ضعيفة جداً في جميع أنحاء القارة. وطغت على الصناعة التحويلية الأنشطة الحرفية وغالباً في القطاع غير الرسمي وهي لذلك ليست ذات أهمية في معظم اقتصادات البلدان الأفريقية. ولذلك بقيت أفريقيا متخلفة عن الركب بالنسبة للمناطق النامية الأخرى فيما يخص أداءها الصناعي، ثانياً، يعتبر مستوى تنويع الصادرات منخفضاً جداً لأن معظم البلدان الأفريقية لا تزال تصدر سلعاً أساسية غير متطورة. وفي الوقت الحالي، فإن مجموعة قليلة فقط من البلدان تهيمن على الصناعات التحويلية في أفريقيا (جنوب أفريقيا وتونس والمغرب ومصر) وتمكنت هذه المجموعة من تنويع اقتصاداتها إلى حد ما. ثالثاً، هناك عدد من البلدان الأفريقية غير ساحلية وتعاني من ارتفاع تكاليف النقل وتدني الكثافة الاقتصادية والعزلة الجغرافية عن المجموعات ذات النمو المرتفع. وتعتبر الأسواق صغيرة ومجزأة في معظم مناطق أفريقيا.

كما أن التجمعات الصناعية والتنويع وسائل ليست شائعة جداً في أفريقيا. فقد أشار *التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لسنة 2007* إلى أن معظم البلدان الأفريقية لا تزال في مرحلة بدائية جداً متقدمة من التنمية الصناعية. وأوصى التقرير بأن تسعى البلدان الأفريقية إلى التنويع من خلال منتجات ذات قيمة عالية، مع الاستفادة من ثرواتها المعدنية والزراعية.

ولكي تستفيد أفريقيا من مواردها المعدنية والزراعية، فإنها بحاجة إلى رفع مستوى مشاركتها في نطاق عريض من سلاسل القيمة العالمية، بدءاً باستخراج الموارد الطبيعية والصناعات الزراعية لتنتقل فيما بعد إلى تصنيع سلاسل قيمة أخرى بهدف خلق الثروة وتوفير فرص العمالة. ولكي تنجح أفريقيا في جهودها الرامية إلى التنويع، يلزم إتباع سياسات صناعية جديدة تدعم استغلال إمكاناتها الصناعية.

ويتطلب إنجاح أي برنامج للتصنيع تهيئة البيئة الملائمة التي تعزز القدرات والإمكانات المحلية المطلوبة، وخاصة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية العمرانية والاجتماعية، ورأس المال البشري، والأنظمة المالية، والبحث والتطوير، والتكنولوجيا والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات وضع أطر تنظيمية من شأنها معالجة فشل الأسواق. وستساعد تهيئة البيئة الملائمة على الاستفادة من الإمكانات الكاملة للقطاع الخاص الأفريقي ضمن اقتصاد التصنيع. كما يتيح تعميق التكامل الإقليمي لأفريقيا إمكانية التصدي لبعض التحديات التي تواجهها في طريق تنفيذ برنامج التصنيع.

وينبغي الإقرار بأن أصحاب الأعمال الحرة في أفريقيا لا يزالون يعانون من عراقيل تنظيمية وإدارية أكبر من ذي قبل. وحماية الملكية وحقوق المستثمرين ضعيفة بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم. وبالرغم من أن هناك تحسينات قد طرأت في بعض البلدان، فإن إقامة الأعمال الحرة في أفريقيا أمر ليس بالهين لأن أصحاب الأعمال يواجهون تكاليف معاملات مرتفعة، بسبب صغر الأسواق وتجزئتها، والإجراءات الإدارية المطولة والمرهقة والاختناقات البيروقراطية، وسوء الهياكل الأساسية والعمرانية والمالية.

وبالتالي، يلزم وضع سياسات ملائمة من أجل تشجيع تنمية القطاع الخاص في أفريقيا. ذلك أن للقطاع الخاص ذي المصداقية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر من خلال القدرة على المساهمة في تحديث الاقتصادات الريفية المتخلفة والحضرية غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد الأفريقية الهائلة غير المستغلة ووفرة اليد العاملة توفران فرصاً لتنمية القطاع الخاص ولجذب الاستثمارات الخاصة. كما تتيح أفريقيا أسواقاً كبيراً غير مستغلة وكل الفوائد الخاصة بالاقتصادات الناشئة وكذلك فرصاً جذابة لتنويع الاستثمارات.

ثانيًا - أهداف مؤتمر الوزراء لعام 2013 ومجالات تركيزه

Translation certified by PCMS

أبرزت أعلاه حجة قوية كي تعتمد أفريقيا استراتيجية تصنيع لدعم جدول أعمال التنمية لديها. وتحرك صادرات السلع الأساسية، خاصة النفط والمعادن، النمو الاقتصادي لأفريقيا في الوقت الراهن إلى حد بعيد. ويتناقض هذا تناقضاً حاداً مع نمط النمو في أقاليم نامية أخرى، خاصة آسيا، حيث يحرك النمو فيها جدول أعمال تصنيع قوي، يركز تركيزاً أشد على الصناعات التحويلية. ويشمل الجانب السلبي لاعتماد أفريقيا على مسار نمو تحركه السلع الأساسية مخاطر استخراج الموارد، وسرعة التأثر بتدهور شروط التبادل التجاري غير المواتية، ومخاطر زيادة تقييم العملات نتيجة للمرض الهولندي، وضعف الروابط الخلفية والأمامية بالاقتصاد المحلي، والاستخدام المحدود للتكنولوجيات المتقدمة، وقبل كل شيء، ضعف خلق الوظائف.

ويمكن عكس اتجاه الحالة الراهنة لاقتصادات أفريقيا عن طريق إتباع استراتيجيات تصنيع قوية، تركز تركيزاً أكبر على إضافة القيمة للقطاعات الاستخراجية وتحديث الزراعة. وتعيش الأغلبية الساحقة من الفقراء في أفريقيا في مناطق ريفية وهم يعتمدون على الزراعة من أجل كسب سبل رزقهم. ويؤدي تحديث قطاع الزراعة، وهو كثيف استخدام العمالة، إلى خلق الوظائف وتوليد قيمة مضافة في أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية مما سينتشل عدداً كبيراً من الأفريقيين من دائرة الفقر. كما يستلزم تحديث قطاع الزراعة إقامة روابط أمامية وخلفية كبيرة بالاقتصاد المحلي. ولا توجد روابط من هذا القبيل بالقدر نفسه في الصناعات الاستخراجية.

بل أن استراتيجية التنمية التي تقودها الأعمال التجارية الزراعية، التي تشمل زيادة القيمة المضافة وتعزيز نمو الإنتاجية في جميع وحدات نظام سلسلة القيمة في الاقتصاد بأكمله، تتيح إمكانات قوية ومستقبلا للنمو الاقتصادي السريع وواسع النطاق وخلق الثروات، وتخفيف حدة الفقر لسكان الريف في أفريقيا. ويجدر بالملاحظة أن جدول أعمال التحول في أفريقيا لن ينجح بدون تحقيق قدرة صناعية كفؤة فضلاً عن إقامة هياكل أساسية ميسورة التكلفة تشمل الطاقة، والابتكارات القائمة على التكنولوجيا، وتحسين التجارة الخارجية والتجارة داخل أفريقيا، وإنشاء آليات مالية سليمة، وتحسين سلاسل الإمدادات الزراعية.

وسيعقد المؤتمر، الذي أصبح المحفل الرئيسي في القارة الذي يتحاور فيه الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن المالية والاقتصاد والتنمية الاقتصادية ومحافظو البنوك المركزية فيما يتعلق بالمسائل وثيقة الصلة بجدول أعمال التنمية الأفريقي، في إطار موضوع: *التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة*. ويقوم هذا الموضوع واسع النطاق على أساس توصيات مؤتمرات سابقة، خاصة نتائج مؤتمر عام 2012، وهي، تجديد القوة من أجل "*تحرير الطاقة الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي*".

وكما نوقش أعلاه، يمثل التعجيل بتنفيذ جدول أعمال تصنيع أفريقيا أحد السبل التي يمكن عن طريقها مواصلة انجازات النمو الاقتصادي التي تحققت أخيراً. كما سيسهم التصنيع في مواصلة خلق الثروات حيث سيحول الموارد الطبيعية والمواد الخام الأخرى في أفريقيا إلى منتجات ذات قيمة مضافة للتصدير إلى الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك سيساعد التصنيع على إقامة اقتصادات تنافسية يمكن إدماجها بصورة منتجة في الاقتصاد العالمي. وبناء على ذلك يشكل التصنيع شرطاً مسبقاً إذا أرتئي أن تسجل أفريقيا تحقيق تنمية معجلة.

وسيتناول المؤتمر مسألة الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية أن تصمم وتنفذ استراتيجيات وسياسات صناعية فعالة تدعم تعزيز القيمة المضافة والتحول الاقتصادي، وتقلل الاعتماد على إنتاج وتصدير مواد غير مجهزة. ولا ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تركز فقط على تعزيز النمو طويل الأجل المرتفع والمستدام وإنما يجب أن تكفل أيضاً تقاسم فوائد هذا النمو على نطاق واسع من أجل الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة جميع الأفارقة.

وسيعقد المؤتمر أربع جلسات عامة هي:

1 - *التعجيل بتحقيق التصنيع في أفريقيا*
2 - *التصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا*
3 - *التخطيط للتصنيع*
4 - *تمويل التصنيع في أفريقيا*

Translation certified by PCMS

وسيتخذ المؤتمر، الذي سيضم أفرقة نقاش أعضاؤها من أبرز الشخصيات من أفريقيا وأقاليم أخرى، شكلاً تفاعلياً، على غرار *نموذج دافوس*، كي يعطي للوزراء فرصة لمناقشة وتقاسم آرائهم وخبراتهم فيما يتعلق بتحويل اقتصاداتهم. وستعتمد المناقشات على ورقة مسائل ومواد معلومات أساسية فنية، ستولف نتائج البحوث الأخيرة المتعلقة بهذا الموضوع، بما في ذلك تقديم توصيات عملية بشأن السياسات وتسليط الضوء على أفضل الممارسات من حيث السياسات والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ السياسات الصناعية.

ويبشر مؤتمر عام 2013 بأن يكون حدثاً مثيراً وفعالاً جداً، وتعلق عليه آمال كبار، حيث أنه ستترتب على المواضيع التي ستناقش والقرارات التي ستتخذ فيه آثار هامة بالنسبة لمستقبل أفريقيا. وللتصنيع إمكانية أن يحرك بقوة النمو المستدام لصالح الفقراء في البلدان الأفريقية. وسيركز الوزراء تركيزاً أشد على السياسات والمؤسسات اللازمة لتحويل الإنتاجية المنخفضة، والنظم الموجهة نحو الكفاف، إلى نظم إنتاج تتسم بالكفاءة. ويجب نشدان تحقيق جدول أعمال تصنيع أفريقيا على أساس جهود تبذل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية لمعالجة القيود التي تكبل التنمية في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

ثالثاً – شكل المؤتمر

سيقود المناقشات فريق نقاش رفيع المستوى من شخصيات بارزة وكبار قادة حكوميين وخبراء مرموقين من منظمات إقليمية ودولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي. وسيساعد عقد الجلسات التفاعلية المنظمة التي تشارك فيها أفرقة نقاش وجماهير على الحصول على الحد الأقصى من المدخلات من المندوبين والمشتركين في المناقشات.

وسيسبق انعقاد المؤتمر اجتماع تحضيري فني للجنة الخبراء، سيقوم بتحليل الموضوع ووضع توصيات كي يعتمدها الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك ستستعرض اللجنة حالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وستنظر في مسائل قانونية أخرى تتعلق بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وستقدم توصيات مناسبة للنظر فيها.

رابعاً ـ النتائج المتوقعة

ستعد لجنة الخبراء وستعتمد تقريراً موجزاً بشأن التوصيات والقرارات الرئيسية الصادرة عن اجتماعها، وستقدمه إلى مؤتمر الوزراء كي يعتمده.

ويتوقع أن يؤدي المؤتمر إلى اعتماد بيان وزاري للسياسة العامة، سيوفر، الأساس لاتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن المسائل التي نوقشت. وستقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي البيان الوزاري والنتائج الأخرى للمؤتمر كمدخلات رئيسية كي تستنير بها المناقشات في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في أيار/مايو 2013. وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً هذه الوثائق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

خامساً ـ الوثائق

ورقة مسائل بشأن موضوع المؤتمر وورقات معلومات أساسية فنية عن المواضيع الفرعية للجلسات العامة كي تستنير بها مناقشات المؤتمر. وستقدم وثائق وتقارير أخرى من بينها ما يلي:

1 - *التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام 2013*، بشأن موضوع *"الاستفادة القصوى من السلع الأساسية في أفريقيا"*.

Translation certified by PCMS

2 - تقارير ووثائق الهيئات التداولية الأخرى من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن أنشطتها في العام السابق.

سادساً ـ المشاركة

سيكون من بين المشاركين والمندوبين في المؤتمر وزراء وممثلون من الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومكتب اتحاد المصارف المركزية الأفريقية، واتحاد الجامعات الأفريقية، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمفوضية الأوروبية، والمصرف المركزي الأوروبي، ومنظمات حكومية دولية أخرى. وستوجه الدعوات لشركاء آخرين في التعاون، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص.

سابعاً – جهات الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالمؤتمر واجتماع لجنة الخبراء، برجاء الاتصال بالجهات التالية: السيد ديمبا ديارا، أمين اللجنة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (رقم الهاتف: 911223925 251+ العنوان البريدي: ddiarra@uneca.org)؛ أو ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي: السيد عبد الله مسا، رئيس شعبة السياسات والبحوث الاقتصادية (رقم الهاتف: 911784692 251+، رقم الفاكس: 5510249 11-251 العنوان البريدي:AbdallahM@africa-union.org)؛ و السيد أبيا سنداي أودوه، موظف لشؤون السياسات، شعبة السياسات والبحوث الاقتصادية (رقم الهاتف: 921947016 251+؛ رقم الفاكس: 5510249 11-251؛ العنوان البريدي: UDOHAS@africa-union.org)؛ والسيدة فكتوريا إغبيتايو، موظفة لشؤون السياسات، شعبة التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي (رقم الهاتف: 910204691 251+، رقم الفاكس: 5510249 11-251+، العنوان البريدي: egbetayov@africa-union.org).

Translation certified by PCMS